زعيم مؤثر واقتصاد كبير.. المملكة بمنظور الحلول في مجموعة الـ٢٠

الملك عبد الله بن عبد العزيز متوسطاً رؤساء الدول في اجتماع قمة العشرين أخيراً. (عكاظ)

ماجد المبموني – الرياض

وضع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز اقتصاد المملكة في المكانة اللائقة به، جنبا إلى جنب مع الاقتصادات الكبرى على خريطة الاقتصاد العالمي.

ولعل اختيار المملكة لتكون عضوا دائما ومشاركا في اجتماعات قمة مجموعة الدول العشرين ذات الاقتصادات الكبرى في العالم، كان اعترافا من الدول الصناعية المتقدمة في العالم بالمكانة الاقتصادية التي بلغتها المملكة.

وفي هذا الإطار تأتي المشاركة الفاعلة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في قمم العشرين في واشنطن ٢٠٠٨م ولندن ٢٠٠٩وأوتاوا في كندا في ٢٠١٠م.

فقد قدم الملك عبدالله مقترحات بناءة لإصلاح النظام المالي العالمي، إثر الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم في الربع الثالث من ٢٠٠٨م، ووضع أسس للنظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد انهيار النظام الذي كان يعتمد على القطب الأوحد في كافة تعاملاته.

وكان خادم الحرمين الشريفين ينظر دائما لمصلحة العالم أجمع من خلال الأطروحات التي قدمتها المملكة في قمة العشرين والتي تتركز على عدة عوامل أبرزها:

- أن يراقب صندوق النقد الدولي المؤسسات المالية الأجنبية، وإخضاعها لمبدأ النزاهة والشفافية، والالتزام بقواعد العمل المصرفي العالمية، مثلها مثل بقية دول العالم، خصوصا مقررات لجنة بازل فيما يخص نسبة الإقراض إلى رأس المال.

- إنشاء هيئة رقابة مالية مستقلة تابعة لصندوق النقد الدولي، تكون لها سلطة تنفيذية للمحافظة على الأمن المالي الدولي، مثل مجلس الأمن الدولي في هيئة الأمم المتحدة.

وفيما يخص الدول الخليجية، دعا إلى السماح للصناديق السيادية الخليجية بالاستثمار الحر في الدول الغربية، بدون وضع عوائق نظامية أو إجرائية على استثماراتها.

كان دخول المملكة ضمن الدول المؤسسة لقمة العشرين لكونها الدولة العربية الوحيدة بمثابة شهادة بالدور الريادي للمملكة عربيا على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسة، واستمرارا لجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في تعزيز الاستقرار الحقيقي للمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بشكل أوسع، وذلك من خلال كون المملكة الصوت الواضح في قمة العشرين للمنطقة في طرح مطالبات المنطقة العربية على طاولة قادة العالم في قمة العشرين.

للاستقرار العالمي

وجاءت المشاركة السعودية في القمة للعمل على إعادة إطلاق عجلة التعاون الدولي بين الاقتصاديات العالمية الكبرى، وإيجاد الحلول الناجعة للمشكلات الاقتصادية بغية تثبيت الاستقرار الاقتصادي العالمي الذي اهتز بقوة؛ نتيجة الأزمة المالية العالمية التي لا يزال العالم يكافح من أجل تجاوز تأثيراتها، وللتأكيد على اعتبارها إحدى الدول الفاعلة في الساحة العالمية، والقادرة على تأدية دور كبير في المرحلة المقبلة بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي.

وجاء المقترح السعودي للقمة بإعادة النظر في مسؤولية صندوق النقد الدولي والعمل بمبدأ الشفافية، لا سيما في ما يخص الديون والمراجعة المالية للبنوك كل ثلاثة أشهر، حلا جوهريا، بحسب المراقبين، للحيلولة دون تكرار الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصادات الدولية العام الماضي، مشيرين إلى أن دول العشرين تنظر إلى مثل هذه الاقتراح بإيجابية لما يمثل من حل لتجاوز الآثار السلبية التي أضرت بالاقتصاد العالمي.

السياسة النقدية

ولم تكن السياسة النقدية والمالية السليمة والحذرة التي اتبعتها المملكة خلال العقود الأربعة الماضية إلا سبيلا لنجاح المملكة في تجاوز كافة الأزمات التي مرت بها المنطقة وكانت الأزمة المالية العالمية الأخيرة شهادة حقيقية على سلامة ومتانة ما يتم تطبيقه من قبل المؤسسات المالية العليا في المملكة، من خلال وضع المبادئ والأسس الصارمة للقطاعات المالية والبنكية، وهذا ما دعا المملكة إلى وضع تجربتها الطويلة في هذا المجال أمام أنظار أعضاء قمة العشرين والعالم أجمع، إضافة إلى كون المملكة تمتلك أكبر احتياطي للنفط في العالم، وكون المملكة تؤدي الدور الرئيس في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.